DEANSHIP OF
LIBRARY AFFAIRS

المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود



Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11495 P.O.Box 22480

عمادة شؤون المكتبات

No. .... الرقم

١٨٩ الجواهر المنتظمات في عقود المقولات للسجاعي،
ج٠س أحمد بن أحمد - ١١٩٧هـ • كتبت سنة ١١٨٢هـ

٩ق ٢٥س ١٧×٢٣سم

٤٧٧١ نسخة جيدة ، خطها نسخ مقروء • طبع

الأعلام ١: ٨٩ نشره دار الكتب الأول: ٢٢٩

١ - الفلسفة الاسلامية في العصور الوسطى

أ - المؤلف ب - تاريخ النسخ



أ

الصفوة في تدبيج عقود الجواهر و[illegible]

1282
عقود المعقولات
618

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

حمد المتنزه عن سمات المخلوقات، وتقدس عن الكم والكيف وسائر المتغيرات، وصلاة وسلاما على سيدنا محمد الجامع للحكم وعلى آله وأصحابه جواهر الفضل منه بهم عقد المعارف قد انتظم امين **اما بعد** فيقول فقير مولاه احمد السجاعي لا يزال في سبيل الخيرات ساعي هذا شرح لطيف وانموذج شريف لنظمي المقولات يتمم مقاصده ويبين موارده مستمدا ذلك من المواقف وشرحه وغيره من الكتب المعتبرات سالكا سبيل الايجاز مع توضيح المراد وبالله استعين واستعيذ من شياطين الانس والجن في الدنيا ويوم التناد وسميته الجواهر المنتظمات في عقود المقولات وقد قلت بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على سيدنا محمد واجابه المفضلة **ان المقولات** جمع مقولة والمراد بها في اصطلاح الحكماء الاجناس العاليات للموجودات **لديهم** اي عند الحكماء **تحصر في العشر** **وهي عرض** بفتحتين وانواعه تسعة **وجوهر** وعمدتهم في حصر الاعراض في تسعة الاستقراء الناقص لما ياتي ووجه ضبطها ان العرض اما ان يقبل القسمة لذاته اولا الاول الكم والثاني اما ان يكون مفهومه معقولا بالنسبة الى الغير اولا الثاني الكيف والاول النسبة وانحصرت السبعة الباقية وهي الاين والمتى الى اخرها ولا يرد على الحصر الوحدة والنقطة لانهما غير عرضين اذ لا وجود لهما خارجا وان سلمنا وجودهما فلم نحصر الاعراض في التسع على معنى ان كل ما هو عرض فهو مندرج تحتها غير خارج عنها بل حصرناها المقولات على معنى ان كل ما هو جنس عال للاعراض فهو واحد منه هذه التسع واعلم انه لم يثبت كون كل واحد من التسعة جنسا لما تحته لجواز ان يكون ما تحته امورا مختلفة بالحقيقة وهو عرض لها فيكون عرضا عاما لا جنسا وعلى تقدير جنسيتها لم يثبت كونها اجناسا عالية لجواز ان يكون ما تحتها انواعا حقيقية فيكون جنسا مفردا لا عاليا وان يكون اثنان او اكثر داخلا تحت جنس اخر فيكون جنسا متوسطا ان كان ما تحته اجناسا او سافلا ان كان ما تحته انواعا ولم يثبت الحصر لجواز جنس عال للاعراض مغاير للتسعة المذكورة ذكر ذلك في المواقف وشرحه ثم انه ما ياتي ليس تحديدا لهذه المقولات العشر لانها بسائط والتحديد لا يكون الا للمركبات ولا يصح ايضا ان نرسمها رسما تاما لان الرسم التام لا يمكن بدون اخذ الجنس فيه والاجناس العالية لا جنس

لها

لها لكن يصح ان ترسم رسما ناقصا كقولهم في تعريف الجوهر انه موجود لا في موضوع فهو خاصة من خواصه قال في شرح الطوالع واعلم ان الخلاف لم يقع في ان الجوهر هل هو جنس للجواهر التي هي انواعه ام لا فان ذلك مما لا يشتبه على احد بل الخلاف في ان الجوهر هل هو جنس لكل ما يصدق عليه تعريف الجوهر اولا انتهى وقد انكر المتكلمون اكثر هذه الاقسام قال ابن السبكي والاصح ان النسب والاضافات امور اعتبارية اي يعتبرها العقل لا وجودية بالوجود الخارجي والحكماء قالوا بوجود جميع هذه الاقسام يعني ان بعضها موجود في الاعيان وبعضها موجود في الاذهان وذهب اكثر المتكلمين الى انها عدمية لا وجود لها في الخارج واستثنوا الاين كما قاله في الطوالع وغيره وهو حصول الجسم في المكان كما سياتي فانهم يقولون بوجوده في الخارج نقله الزركشي فائدة قال الشهاب الخفاجي استعمال الجوهر مقابلا للعرض مولد وليس في كلام العرب بهذا المعنى واما الجوهر المعروف وهو اللؤلؤ فمعرب وقيل عربي **والعرض** وهو المعرض **لوجود قاما بالغير** اشار به الى قول المواقف في تعريف العرض اما عندنا فموجود قائم بمتحيز قال السيد في شرحه هذا هو المختار في تعريفه لانه خرج منه الاعدام والسلوب اذ ليست موجودة والجواهر اذ هي غير قائمة بمتحيز وخرج ايضا ذات الباري وصفاته ومعنى القيام بالغير هو الاختصاص الناعت او التبعية في التحيز والاول هو الصحيح ادخلوا دخال ال على غير جائز عند بعضهم وان كانت متوغلة في الابهام كما وصف بها المعرفة في قوله تعالى غير المغضوب عليهم لانها اشبهت المعرفة باضافتها الى المعرفة فعوملت معاملتها ووصف بها المعرفة ولما حصل الشبه بذلك جاز ان يدخلها ما يعاقب الاضافة وهي ال والاكثرون على المنع لعدم الفائدة في ادخالها اذ لا تخصص بادخال اداة التعريف عليها بخلاف الاضافة فتفيد معها التخصيص اه بالمعنى من المصباح وغيره واعلم ان للاعراض احكاما منها انها لا تنتقل من محل الى محل ومنها انه لا يقوم عرض بعرض خلافا للفلاسفة ومنها انه لا يبقى زمانين واليه ذهب الاشعري ومن تبعه لانهم قالوا السبب المحوج الى المؤثر هو الحدوث فلزمهم استغناء العالم حال بقائه عن الصانع فدفعوا ذلك بان شرط بقاء الجوهر هو العرض وهو متجدد محتاج الى المؤثر دائما فالجوهر محتاج البه حتى بواسطته فلا استغناء اصلا وقالت الفلاسفة بجواز بقاء الاعراض ومنها ان العرض الوا

بالشخص لا يقوم بمحلين بالضرورة ولذلك نجزم بان السواد القائم بهذا المحل غير السواد
القائم بالمحل الاخر ولا فرق بينه وبين جزمنا بان الجسم لا يوجد في مكانين **والثاني** اي وهو
الجوهر **بنفس داما** اي ثبت وقام بنفسه قال في المصباح دام الشيء يدوم دوما ودواما
ودعومة ثبت ادوم والمراد بالنفس الذات وهو اطلاق حقيقي والباقي بمعنى للالة والمراد
انه مستغن بذاته لا يحتاج الي محل يقوم به بخلاف العرض ومعني قيامه بنفسه عند
المتكلمين ان يتحيز بنفسه غير تابع تحيزه لتحيز شيء اخر بخلاف العرض فان تحيزه تابع لتحيز
الجوهر الذي هو محله المقوم له وعند الفلاسفة معني قيام الشيء بنفسه استغناؤه عن
محل يقومه ومعني قيامه بشيء اخر اختصاصه به بحيث يصير الاول نعتا والثاني منعوتا
سوا كان متحيزا كما في سواد الجسم ام لا كما في صفات الباري والمجردات ذكره السعد التفتازاني
والمجردات هي النفوس الناطقة والعقول وعرضها والمراد بتجردها كونها غير جسم ولا جسماني
اي ليست مركبة ولا داخلة في الجسم فهي قائمة بنفسها واقسام الجوهر عند الحكما خمسة
لانه ان كان محلا لجوهر آخر فهو الهيولي وان كان حالا في جوهر اخر فهو الصورة وان كان
مركبا منهما فهو الجسم وان لم يكن كذلك فان كان متعلقا بالاجسام تعلق التدبير والتصرف
اي شانه ذلك فهو النفس والا فهو العقل وقال المتكلمون كل جوهر فهو متحيز وكل متحيز
اما ان يقبل القسمة فهو جسم اولا فالجوهر الفرد واعلم ان للجواهر احكاما منها انها
قابلة للبقاء زمانين مثلا خلافا للنظام في جعلها كالاعراض ومنها انها لا تتداخل علي
جهة النفوذ والملاقاة من غير زيادة في الحجم ومنها تماثلها في الصفات النفسية كالتحيز
والقيام بالنفس وقبول الاعراض ونحو ذلك ونجوز تباينها في صفات المعاني كالماء والنار
ثم شرعت في بيان التسعة مبتدئا بالكم لانه اعم وجودا من الكيف فانه احد قسميه اعني العدد
يعم المجردات العارية عن الكيفيات واضع وجودا من الاعراض النسبية التي لا تتقرر لها في
ذوات موضوعاتها الا بالنسبة الي غيرها فلذا قدمت الكميات والكيفيات فقلت **ما يقبل القسمة**
وهي توهم شيء غير شيء وهذا هو المراد هنا ليدخل الكم المتصل والمنفصل وتطلق علي الافتراق
بحيث تحدث للجسم هويتان وهذا المعني لا يلحق المقدار لان الملحوق يجب بقاؤه عند اللاحق
والمقدار الواحد اذا انفصل تعدم وحصل هناك مقداران لم يكونا موجودين بالفعل قبل
الانفصال بل القابل للانقسام بهذا المعني هو المادة الباقية بعينها دون المقدار الذي

هو

هو الكم المتصل وقوله **بالذات** اي بذاته لاخراج الكم بالعرض وهو اي بقية الاول محل الكم كالجسم
اذ هو محل يحسب المقدار الحال فيه او يحسب العدد اذا كان الجسم متعددا الثاني الحال في الكم
٧ محل هو
كالضوء القائم بالسطح والطول والقصر العارضين للخط الثالث الحال في الكم كالبياض الحال في
الجسم الرابع متعلق الكم كالعلم المتعلق بمعلوم معين **فكم** اي فهو كم بتشديد الميم ووقفه عليه بالسكون
وانما شددت لان كم اسم ناقص والاسما الناقصة اذا جعلت اعلاما شدد الحرف الاخير منها
واعلم ان الكم اما متصل او منفصل فالاول هو الذي يمكن ان يفرض فيه اجزا تتلاقي علي حد
واحد مشترك بين جزئين منها وذلك الحد المشترك ذو وضع اي قابل للاشارة الحسية
واقع بين مقدارين يكون هو بعينه نهاية لاحدهما وبداية للاخر او نهاية لهما او بداية لهما باعتبار
ابتدائهما من الطرف فاذا قسم خط الي جزئين كان الحد المشترك بينهما النقطة واذا قسم
السطح اليهما فالحد المشترك هو الخط واذا قسم الجسم فالمشترك هو السطح والثاني ما لم يكن
بين اجزائه حد مشترك وهو العدد كالعشرة اذا نصفتها يكون منتهي المنصف الخامس ومبدأ
النصف الاخر السادس لا الخامس والا لم يكن تنصيفا والكم المتصل اما غير قار الذات
اي لا يجوز اجتماع اجزائه المفروضة في الوجود وهو المقدار فان انقسم المقدار في
الجهات الثلاث الطول والعرض والعمق فجسم تعليمي وهو اتم المقادير وسمي بذلك لانه يبحث
عنه في التعاليم اي الرياضات لا طبيعي لانه جوهر او في جهتين فسطح او في جهة واحدة فخط
فالكم المتصل اربعة واما المنفصل فهو العدد لا غير وانما كان الجسم التعليمي عرضا
لانه قد يتبدل مع بقاء الحقيقة الجسمية المشخصة وانما كان الخط عرضا لانه غير واجب
الثبوت للجسم فان الجسم يحصل بدونه كالكرة الحقيقية فانها موجودة ولا خط فيها
بالفعل وانما كان السطح عرضا لانه انما يحصل بواسطة التناهي والتناهي لا يكون من
مقومات الجسم وانما كان الزمان عرضا لانه مقدار الحركة علي احد الاقوال فيه والمقدار يتوقف
علي المتقدر به والحركة عرض والمفتقر الي العرض عرض فيكون العدد عرضا وللكم خواص
ثلاث يتوصل بها الي معرفة حقيقته الاولى انه يقبل القسمة الثانية وجود عاد يعده
اما بالفعل كما في العدد واما بالتوهم كما في المقدار فان كل مقدار من المقادير الثلاثة
يمكن ان يفرض فيه واحد يعده كما يعد الحبل بالاذرع ومعني العد انك اذا اسقطته منه
امثاله فني المعدود الثالثة المساواة ومقابلاها اعني الزيادة والنقصان فان العقل اذا

لاحظ المتعدد بواو الاعداد ثم يلاحظ معها شيئا اخر امكنه الحكم بينهما بالمساواة وبقابليها
واذا لاحظ شيئا اخر ككون هذا محدودا لم يلاحظ معه عددا ولا مقدارا لم يمكنه الحكم بشي
منها **والكيف عرض غير قابل** للقسمة وللنسبة **بها** اي بالذات اي لا يقبل القسمة ولا
النسبة لذاته تخرج الجوهر والكم وباقي الاعراض النسبية التي هي الاضافة والاين والمتي
والوضع والملك وان يفعل وان ينفعل ودخل من التقييد بذاته المستفاد من الضمير
العلم بالاشيا المقتضية للقسمة وعدمها كالعلم بالاشيا المركبة فان العلم بها يقتضيه
القسمة وبالاشياء البسيطة فان العلم بها يقتضي عدم القسمة بالنظر للمتعلق لا لذاته
ولا يرد النقطة ولا الوحدة لانهما عدميان ومن جعلهما من الاعراض رسم الكيف بانه
عرض لا يتوقف تعقله على تعقل الغير ولا يقتضي القسمة واللاقسمة اقتضاء اوليا
تخرج بالقيد الاول الاعراض النسبية كالاضافة وبالثاني الكميات وبما بعده
النقطة والوحدة والاولية لادخال مثل العلم بالمعلومات المقتضية للقسمة وعدمها
لا يقال من الكيفيات ما يتوقف تعقله على تعقل شي اخر كالعلم والقدرة لانا نقول ليس تعقلها
بتوقفه وانما هو استلزام واستعقاب بمعني ان تصورها يستلزم تصور متعلقها بخلاف
النسبيات فانها لا تتصور الا بعد تصور المنسوب والمنسوب اليه وبالجملة المعني بالكيفية
ما ذكر فلو كان شي مما يعد في الكيفيات على خلاف ذلك لم يكن كيفية واقسام الكيف اربعة
كيفيات محسوسة باحدي الحواس الخمسة الظاهرة كالحرارة والبرودة المدركين باللمس
وكالالوان والاضواء المدركين بالبصر وكالاصوات والحروف المدركين بالسمع وكالروائح
المدركة بالشم وكالمذوقات وما كان منها المحسوسات راسخا كحلاوة العسل وملوحة
ماء البحر يسمي انفعاليات لانفعال الحواس عنها اولا وما كان منها غير راسخ كحمرة الخجل
وصفرة الوجل يسمي انفعالات لانها لسرعة زوالها شديدة الشبه بان ينفعل فخصت
بهذا الاسم تمييزا بين القسمين وكيفيات نفسانية اي مختصة بذوات الانفس كالحياة و
الصحة والادراك والقدرة والارادة وهي ان كانت غير راسخة تسمي حالا والا سميت ملكة
كالكتابة فانها في ابتدائها حال فاذا استحكمت صارت ملكة وكيفيات استعدادية اي
مقتضية استعدادا وتهيئا لقبول اثر ما بسهولة كاللين وتسمي ضعفا ولا قوة او للدفع
وعدم القبول كالصلابة وتسمي قوة طبيعية وكيفيات مختصة بالكميات كالمثلثية وكالزوجية

واشرت

واشرت بقولي **وارتسم** الي ان هذه الاجناس العالية بسيطة لا يتصور لها حد حقيقي كما مر
اين هو حصول الجسم اي الطبيعي وهو لغة كل شخص مدرك كما قاله ابن دريد او
الجسد وهو يجمع الابدان لا عضاء الحيوانات كما في المصباح وقد كثر الخلاف في حقيقته
اصطلاحا فذهب المحققون من المتكلمين الي انه الجوهر القابل للانقسام من غير تقييد بالاقطار
الثلاثة فلو فرضنا مولفا من جوهرين فردين كان الجسم هو المجموع لا كل واحد منهما وذهب
المعتزلة الي انه الجسم الطويل العريض العميق وذهب الفلاسفة الي انه الجوهر القابل للابعاد
الثلاثة المتقاطعة على الزوايا القائمة ومعني ذلك انه اذا اقام خط على اخر فان كان قائما
عليه اي غير مائل الي احد جانبيه فالزاويتان الحادثتان يكونان متساويتين ويسميان
قائمتين وان كان مائلا كانت احدي الزاويتين صغري وتسمي حادة والاخري كبري وتسمي
منفرجة فاذا فرضنا في الجسم بعدا كيفما اتفق ثم اخر يقاطعه في اي جهة شئنا بحيث يحصل اربع
قوائم ثم ثالثا يقاطعهما بحيث يحصل منه بالنسبة الي كل من الاولين اربع قوائم حصل
تقاطع الابعاد على زوايا قائمة وهذا القيد لتحقيق ان المعتبر في الجسم قبوله الابعاد على
هذا الوجه وان كان موقعا بلا ابعاد كثيرة افاد ذلك كله في شرح المقاصد **في المكان**
اي في الحيز الذي يخصه ويكون مملوا به ويسمي هذا اينا حقيقيا وعرفوه ايضا بانه هيئة تحصل
للجسم بالنسبة الي مكانه وليس هو نفس النسبة الي المكان بل النسبة اليه من لوازمه اذ كون الشي في مكان
يلزمه ما ذكر كما في شرح التجريد ويطلق الاين مجازا على حصول الجسم فيما ليس حقيقيا من امكنته مثل الدار
والبلد لوقوع كل منهما في جواب اين والمتكلمون يعبرون عن الاين بالكون ويعترفون بوجوده وان
انكروا وجود سائر الاعراض النسبية ويحصرونه في اربعة انواع الاجتماع والافتراق والحركة والسكون
لان حصول الجوهر في الحيز اما ان يعتبر بالنسبة الي جوهر اخر اولا وعلى الاول اما ان يكون بحيث يمكنه
ان يتوسطهما ثالث فهو الافتراق والا فالاجتماع وهو لا يتصور الا على وجه واحد والافتراق
يتصور على وجوه متفاوتة في القرب والبعد حتي تنتهي غاية القرب الي المجاورة التي هي الاجتماع
وتسمي المماسة ايضا وعلى الثاني ان كان مسبوقا بحصول في ذلك الحيز فالسكون فيكون السكون
حصولا ثانيا في حيز اول والحركة حصول اول في حيز ثان واولية الحيز في السكون قد لا تكون تحقيقا بل
تقديريا كما في الساكن الذي لا يتحرك قطعا فلا يحصل في حيز ثان وكذا اولية الحصول في الحركة لجواز ان يبعد
المتحرك في انقطاع الحركة فلا يتحقق له حصول ثان فان قيل اذا اعتبر في الحركة المسبوقية بالحصول

في حيز اخر لم يكن الخروج من الحيز الاول حركة مع انه حركة وفاقا اجيب بان الحصول
الاول في الحيز الثاني من حيث الاضافة اليه دخول وحركة اليه ومن حيث الاضافة الي الحيز
الاول خروج وحركة منه وقد ذهب بعضهم الي ان الاكوان لا تنحصر في الاربعة لجواز ان
الله تعالي خلق جوهرا فردا ولم يخلق معه جوهرا اخر فكونه في اول زمان الحدوث ليس
بحركة ولا سكون ولا اجتماع ولا افتراق واجيب عنه بانه سكون لكونه مماثلا للحصول
الثاني في ذلك الحيز وهو سكون بالاتفاق واللبث امر زائد علي السكون غير مشروط فيه
وح فالاولي في طريق الحصر ان يقال ان كان حصول اول في حيز الحال ثانيا فحركة والا فسكون
فيدخل في السكون الكون في اول زمان الحدوث وظ ما ذكره ان السكون هو الحصول الثاني من
الحصولين في حيز واحد لكن الاقرب ان المراد انه مجموع الحصولين كما يحمل قولهم الحركة حصول
في الحيز بعد الحصول في حيز اخر علي انها مجموع الحصولين هذا حاصل ما في شرح المقاصد وقال ل
في شرح الطوالع السكون عبارة عن حصول الجوهر في انين فصاعدا في مكان واحد والحركة هو
عبارة عن حصوله في انين في مكانين واختلفوا في جواز خلو الجسم عن الحركة والسكون فمن
منعهما ذكر جوزه ان الجسم في اول زمان حدوثه لا يكون ساكنا لكونه غير حاصل في مكان
واحد في انين وغير متحرك لانه لم يحصل في ذلك الحيز بعد ان كان في حيز اخر ومن فسر السكون
بحصول الجسم في مكان بعد ما كان الجسم في اول زمان الحدوث ساكنا وكان السكون بمعني الكون
لا نوعا منه انه ملخصا واعلم ان المكان لغة موضع كون الشيء وهو حصوله يذكر فيجمع علي امكنة
ويونث بالها فيقال مكانة والجمع مكانات ذكره في المصباح واختلفوا في حقيقته اصطلاحا
علي ثلاثة اقوال فقيل هو السطح الباطن للحاوي المماس للسطح الظاهر من المحوي والسطح عندهم
عرض حال في الجسم جسم متعلق باطرافه دون اعماقه وقيل هو بعد اي امتداد موجود
ينفذ فيه الجسم بنفوذ بعده القائم به في ذلك البعد بحيث ينطبق عليه وقيل هو بعد مفروض
موهوم وهذا القول للمتكلمين والقولان قبله للحكماء وفي المواقف الجسم منطبق علي مكانه
فكانه مالئ له والمكان محيط به مملوء منه ولا يتصور الا بالملاقاة اما بالتمام بحيث اذا فرض
جزء من المتمكن يفرض بازائه جزء من المكان او بالعكس وتسمي المداخلة فيكون المكان هو
البعد الذي ينفذ فيه الجسم وينطبق البعد الحال فيه علي ذلك البعد في اعماقه واقطاره
واما لا بالتمام بل بالاطراف بان تكون اطراف الجسم ملاقية لمكانه دون اعماقه وتسمي الملاقاة

علي

علي هذا الوجه مماسة فيكون هو السطح الباطن للحاوي المماس للظاهر من المحوي فاذا المكان
اما البعد واما السطح الحاوي والبعد اما موجود او مفروض موهوم انه قال السيد في
شرحه توضيح ذلك ان يقال لما كان الجسم بكليته في مكان ما لكنه لم يجز ان يكون المكان امرا غير
منقسم لاستحالة ان يكون المنقسم في جميع جهاته حاصلا بتمامه فيما لا ينقسم ولا ان يكون
امرا منقسما في جهة واحدة فقط كالخط لامتناع ان يكون محيطا بالجسم بكليته فهو اما
منقسم في جهتين او في الجهات كلها وعلي الاول يكون المكان سطحا عرضيا ويجب ان يكون
مماسا للسطح الظاهر من المتمكن في جميع جهاته والا لم يكن الجسم مالئا له وعلي الثاني يكون
المكان بعدا منقسما في جميع الجهات مساويا للبعد الذي في الجسم بحيث ينطبق احدهما علي
الاخر ساريا فيه بكليته فهذا البعد الذي هو المكان اما ان يكون امرا موهوما يشغله الجسم
ويملاه علي سبيل التوهم كما هو مذهب المتكلم واما ان يكون امرا موجودا ولابد ان
يكون بعدا ماديا قائما باخر لجسم اذ يلزم من حصول الجسم فيه تداخل الاجسام فهو
بعد مجرد فلا مزيد للاحتمالات علي الثلاثة هذا ما عليه اهل العلم والتحقيق واما
العامة فيطلقون لفظ المكان علي ما يمنع الشيء من النزول فيجعلون الارض مكانا
للحيوان دون الهواء المحيط به حتي لو وضعت الدرة علي راس قبة متدلاة دي هم لم
يجعلوا مكانها الا القدر الذي يمنعها من النزول انه والبعد المفروض هو الخلا وحقيقته
ان يكون الجسمان بحيث لا يتماسان ولا بينهما ما يماسهما فيكون ما بينهما بعدا موهوما
ممتدا في الجهات صالحا لان يشغله جسم ثالث لكنه الان خال عن الشاغل وقد جوزه
المتكلمون ومنعه الحكماء القائلون بان البعد الموجود لكنهم اختلفوا فمنهم من لم يجوز خلو
البعد الموجود عن جسم شاغل له ومنهم من جوزه فهو لا يجوزونه وافقوا المتكلمين
في جواز خلو المكان عن الشاغل وخالفوهم في ان ذلك المكان بعد موهوم فالحكماء
متفقون علي امتناع الخلا بمعني البعد المفروض كما ذكره في المواقف وقال في شرح المقاصد
فرق ابن سينا بين البعد والمقدار بان البعد هو الذي يكون بين نهايتين غير
متلاقيتين ومن شانه ان يفرض فيه نهايات من نوع تلك النهايتين كما في الجسم
الذي لا انفصال في داخله بالفعل اذا فرضت فيه نقطتين فما بينهما هو بعد خطي
ولا خط واذا فرضت فيه خطين فما بينهما بعد سطحي ولا سطح وذلك البعد الخطي

طول والسطح عرض فقد وجد الطول بلا خط والعرض بلا سطح ولا يوجد خط بلا طول
ولا سطح بلا عرض انتهى ملخصا فرعان الاول المكان قد يكون سطحا واحدا كالطير في
الهوى او اكثر كالحجر الموضوع على الارض فان مكانه ارض الثاني قد تتحرك السطوح كلها
كالسمك في الما الجاري ولما كانت حركة السطح الذي هو المكان بالعرض لا بالذات لم يلزم ان
ان يكون للمكان مكان اخر وقد يتحرك بعضها كالحجر الموضوع في الما الجاري على الارض
وقد لا تتحرك اصلا كما في المواقف **متى حصول للجسم خص بالازمان** جمع زمن
كسبب واسباب وينقسم كالاين الى حقيقي وهو كون الشي في زمان لا يفضل
عليه ككون الكسوف في ساعة معينة وكالصوم لليوم وغير حقيقي وهو بخلافه
كالاسبوع والشهر والسنة لما وقع في بعض اجزائها الان الحقيقي منه المتى بحوث فيه
الاشتراك بان تتصف اشيا كثيرة بالكون في زمان معين بخلاف الاين في المكان الحقيقي
والزمن لغة مدة قابلة للقسمة ولذا يطلق على الوقت القليل والكثير قاله في
المصباح واختلفوا في حقيقته اصطلاحا على خمسة اقوال فقيل انه جوهر مجرد عن
المادة لا يقبل العدم لذاته وقيل الفلك الاعظم وقيل حركته وقيل مقدار حركته ومذهب
الاشاعرة انه متجدد معلوم يقدر به متجدد موهوم ازالة لابهامه وقد ينعاكس
بحسب ما هو متصور فاذا قيل مثلا متى جاء زيد يقال عند طلوع الشمس اذا كان
المخاطب مستحضرا للطلوع واذا قيل متى طلع الشمس يقال حين جاء زيد لمن كان مستحضرا
لمجيء زيد كما في المواقف **ونسبة تكررت اضافة** يعني مقولة الاضافة هي النسبة
المتكررة اي النسبة التي لا تعقل الا بالقياس الى نسبة اخرى معقولة ايضا بالقياس
الى الاولى قال بعض شيوخنا وهذا دور معي لا سبقي فلا اشكال او تخرج بتكرر
النسبة بالمعنى المذكور سائر الاعراض النسبية وتتعقل النسبتين معا ما كان تعقله
مستلزما ومستعقبا لتعقل شي آخر كالملزومات البينة اللوازم على ان هذا لا يرد الا
اذا كان تعقل اللوازم ايضا مستلزما لتعقل الملزومات **نحو ابوة** فانها نسبة تعقل
بالقياس الى البنوة وهي نسبة تعقل بالنسبة الى الابوة فالاضافة اخص من مطلق
النسبة لانها يكفي فيها نسبة من جانب كما اذا نسبنا المكان الى ذات المتمكن فانه تحصل له
هيئة هي الاين فانه نسبناه الى المتمكن باعتبار كونه ذا مكان كان الحاصل منها

معنا فا

معنا فالان لفظ المكان قد تضمن نسبة معقولة بالقياس الى نسبة اخرى هي
كون الشي ذا مكان اي متمكن فيه فالمكانية والمتمكنية من مقولة الاضافة وحصول
الشي في المكان نسبة تعقل بين ذات الشي والمكان لا نسبة معقولة بالقياس الى نسبة
اخرى فليس من هذه المقولة وبهذا يمكنك الفرق بين النسبة الاضافية والمضاف
فاعقله وتحققه قاله في المواقف وشرحه واعلم ان الاضافة قد يراد بها الامر النسبي
العارض كالابوة ويسمى هذا مضافا حقيقيا وقد يراد بها الامر الذي
عرضت له الاضافة كذات الاب وقد يراد بها مجموع الامرين اعني المجموع الحاصل
من الامر الذي عرضت له الاضافة ومن الاضافة العارضة له ويسمى ذلك مضافا
مشهوريا قاله في شرح المقاصد وما وقع في المواقف من ان نفس المعروض ايضا يسمى
مضافا مشهوريا بخلاف المشهور نعم قد يطلق عليه لفظ المضاف بمعنى انه شي له
الاضافة على ما هو قانون اللغة او اذا كان اسم احد المتضايفين يدل
بالتضمن على ما له من الاضافة الى شي آخر فذلك الشي الآخر ان اخذ
بحسب الذات فلا تحصل مقولة الاضافة وان اخذ من حيث انه مضاف الى الشي
الاول حصلت الاضافة مثاله المكان فانه يدل بالتضمن على الاضافة للمتمكن
فان اعتبر اضافته الى ذات المتمكن كان من مقولة الاين وان
اعتبر اضافته للمتمكن من حيث انه ذو المكان كان من مقولة الاضافة كما
مر وهذا ضابط حسن فاحفظه واعلم ان النسبة التي هي المضاف
الحقيقي قد تكون متخالفة في الجانبين كالابوة والبنوة وكالكليات الخمس فان
الجنس مثلا نسبة لا تعقل الا باخرى وهي النوع وقد تكون متوافقة فيهما
نحو اخا بكسر الهمزة مع القصر للوزن واصله بمد وهو مصدر
اخيت بين الشيئين بهمزة ممدودة وقد تقلب واوا على البدل
فيقال واخيت كما قيل آسيته واسيته حكاه ابن السكيت وهي لغة
اليمن ذكره في المصباح وبه يرد قول المختار انها من كلام العامة
وتعرض الاضافة بجميع المقولات فالجوهر كالاب والكم المتصل
في العظيم فانه اضافة عارضة للمقدار والمقدار كم متصل

ومثلت لذلك بقولي **لطافة** قال في المصباح لطف الشيء فهو
لطيف من باب قرب صغر جسمه وهو ضد الضخامة والاسم اللطافة
بالفتح اه فالصغر اضافة عارضة للجسم الذي هو محل للمقدار
اذ يقال هذا الجسم لطيف اي صغير عند ما يقال لجسم آخر انه ليس
كذلك والكم المنفصل كالقليل فان القلة عارضة للعدد والكيف
كالاحر فان الحرارة كيفية والاحرية عارضة لها والمضاف كالاقرب فالقرب
اضافة والاقربية عارضة لها والاين كالاعلا والمتي كالاقدم والاحدث
فانه يقال زمان حادث او قديم علي مذهب الحكماء والاقدم والاحدث
عارضان له والملك كالاكسي والوضع كالاشد انتصابا فالانتصاب
وضع والاشدية عارضة له وان يفعل كالاشد ~~تقطيعا~~ قطعا فالقطع
فعل والاقطعية عارضة له وان ينفعل كالاشد تقطعا فالتقطع
انفعال والاشدية عارضة له ومن خواص الاضافة التكافؤ اي التماثل
في لزوم الوجود بالقوة والفعل في الخارج والذهن بمعني ان كل واحدة
منهما ملازمة للاخري في الوجود فاذا وجدت احداهما وجدت
الاخري وفي العدم فاذا عدمت احداهما عدمت الاخري مثال كون
المتضايفين موجودين بالفعل كون الشخصين بالفعل احدهما اب
والاخر ابن ومثالهما بالقوة كون الشخصين بحيث يكون من شان احدهما
التقدم ومن شان الآخر التاخر بحسب المكان واورد علي جعل التقدم
والتاخر متضايفين انهما لا يوجدان معا واجيب بان التضايف انما
هو بين مفهوميهما وهما معا في الذهن وانما الافتراق بين الذاتين
وذاتا المتضايفين قد يوجد كل منهما بدون الآخر كالاب والابن
وقد يوجد احدهما بدون الاخر من غير عكس كالعالم والعلم وقد يمتنع
كل بدون الاخر كالعلة مع معلولها الخاص واقسام التقدم خمسة
تقدم بالزمان علي معني ان المتقدم حصل في زمان لم يوجد المتاخر فيه
كتقدم ذات الاب علي ذات الابن وتقدم بالذات والطبع علي معني

ان

ان المتقدم يوجد بدون المتاخر دون العكس كتقدم الجزء علي الكل
وتقدم بالعلة كتقدم الشمس علي ضوئها وتقدم بالمكان
كتقدم الامام علي الماموم اذا جعل المبدأ المحراب وتقدم بالشرف
كتقدم العالم علي الجاهل ومن خواصها وجوب انعكاس كل واحد من
المتضايفين الي الاخر اي بحكم باضافة كل واحد من المتضايفين الي
صاحبه من حيث هو مضاف اليه فكما تقول الاب اب الابن
تقول الابن ابن الاب واذا لم تعتبر الحيثية لم يتحقق الانعكاس كما لو اضيف
الاب الي الابن من حيث هو انسان فلو قلت الاب اب انسان لا ينعكس
العكس فلا يقال الانسان انسان اب قال في شرح المقاصد وطريقة
معرفة الانعكاس ان تنظر في اوصاف الطرفين فما كان اذا وضعته ورفعت
غيره بقيت الاضافة واذا رفعته ووضعت غيره لم تبق الاضافة
فهو الذي اليه الاضافة مثلا اذا اعتبرت من الابن البنوة مع نفي سائر
الصفات كان الاب مضافا اليه واذا رفعت البنوة مع اعتبار البواقي
لم تتحقق الاضافة اه ومن خواصها انها اذا كانت مطلقة اي غير معينة
او محصلة اي معينة في طرف كانت في الطرف الاخر كذلك مثل
النصف المطلق بازاء النصف المطلق وبالعكس فاذا حصلت النصفية في
جانب حصلت الضعفية في الجانب الاخر بالعكس والضعف المخصوص
كالاربعة بازاء نصفه كالاثنين وكالعشرة فهي نصف العشرين والعشرون
نصف العشرة قال الحسين بن عبد الله بن سينا بسين مكسورة والف
اخره مقصورة تكاد المضافات تنحصر في اقسام المعادلة التي
بالزيادة والتي بالفعل والانفعال والتي بالمحاكاة كالقاهر والغالب
وكالقاطع والمنقطع وكالعلم والمعلوم والحس والمحسوس فان بينهما
محاكاة فالعلم يحكي هيئة المعلوم والحس يحكي هيئة المحسوس اه
ملخصا فائدة قال بعض المحققين في حاشيته علي الدواني العلم
من مقولة الكيف عند المحققين ومن مقولة الانفعال والاضافة عند

غير مع وهذا الاختلاف انما نشاء من انه في حال العلم بالشيء تحصل ثلاثة
اشياء احدها الصورة القائمة بالنفس وهي الكيفية ثانيها
قبول النفس لها وهو الانفعال ثالثها اضافة خاصة حاصلة
من النفس وذلك الامر المعلوم فاما اختلفوا في ان العلم اي امر
من تلك الامور والمتكلمون لما نفوا الوجود الذهني وقيام هذه
الصورة بالنفس يلزمهم ان يقولوا العلم عبارة عن الاضافة
المذكورة اذ لا تحصل عندهم من الامور الثلاثة الا الاضافة وانما
اختار المحققون ان العلم من مقولة الكيف وهو الصورة لان العلم
يوصف بالمطابقة وعدمها والصورة تتصف بهما واما الانفعال
فلا وجه لاتصافه بالمطابقة وعدمها وقال خسرو في حواشي التلويح
التحقيق ان المعنى الحقيقي للفظ العلم هو الادراك ولهذا المعنى
متعلق هو المعلوم وله تابع في الحصول يكون ذلك التابع وسيلة
اليه في البقاء وهو الملكة وقد اطلق العلم على كل منها اما حقيقة عرفية
واصطلاحية او مجازا مشهورا فاذ ذكر بلا تعرض للمتعلق جاز ارادة كل
من الثلاثة بحسب المقام واما اذا قرن بذكر المتعلق تعين الاول اه وقال
السيد في حواشي الشمسية انما يصح جعل الادراك انفعالا اذا فسرناه
بانتقاش النفس بالصورة الحاصلة من الشيء اما اذا فسرناه بها
بالصورة الحاصلة في النفس فيكون من مقولة الكيف فلا يكون
انفعالا ايضا اي كما لا يكون فعلا اه **وضع** لفظ الوضع يطلق
بالاشتراك اصطلاحا على كون الشيء مشارا اليه والنقطة بهذا
المعنى ذات وضع بخلاف الوحدة وعلى ما يوصف الكم المتصل وهو كونه
بحيث يمكن ان يفرض له اجزاء متصلة على الثبات ويشار الى كل واحد
منها انه اين هو من الاخر وهو جزء من الوضع الذي هو من
المقولات المراد بقوله **عرضا هيئة** اي هيئة عارضة للجسم
فهو من اضافة الصفة لموصوفها قال بعضهم والفرق بين الهيئة
والعرض

والعرض اعتبار ان فالعارض للشيء يقال له عرض باعتبار عروضه
وهيئة باعتبار حصوله **بنسبة** اي بسبب نسبة **لجزئه**
اي لاجزاء الجسم بعضها الى بعض بالقرب والبعد والمحاذات وغيرها
و بسبب نسبتها **للخارج فانثبت** اي الى الامور الخارجية كون فروع
بعضها نحو السماء مثلا وبعضها نحو الارض وانما اعتبرت النسبة
الثانية لئلا يلزم ان يكون القيام بعينه الانتكاس لان القائم اذا
قلب لم تتغير النسبة بين اجزائه مع ان وضعه قد تغير فيكون وضع
الانتكاس وضع القيام كذا افاده ابن سينا واعترضه بعض شارحي المواقف
قائلا ان اراد بتغيره هيئة تغير جنس الوضع فممنوع وان اراد تغير نوعه
فمسلم لكن لا يلزم منه هذا اعتبار هذا القيد في ماهية انواعه
ولهذا قال الامام الرازي نحن نقول الوضع هو الهيئة الحاصلة بسبب
نسبة بعض اجزائه الى بعض كالمثلث والمربع والمستدير ثم ذلك ينقسم
الى ما لا يعتبر فيه الا ذلك كما في الاشكال والى ما يعتبر فيه نسبة الاجزاء الى
الخارج ايضا كالقيام والانتكاس فانهما انما يعتبران وضعين لان الراس
في الاول محاذ للمحيط وفي الثاني بالعكس وبهذا يظهر فساد قول
منازع ان النسبة الى الامور الخارجة مشتركة بين جميع انواع الوضع وتميز
بعضها عن بعض انما هو بخصوصية احدى النسبتين فان الاشكال
من حيث انها شكل لم يعتبر فيها نسبة الاجزاء الى الخارج اه وقال
السيد في شرحه لا يقال اللازم مما ذكرتم اشتراكهما اي القيام
والاستلقاء في معنى الوضع الذي هو جنسهما فيجوز ان يفترقا
بالفصل الحاصل من النسبة الخارجية لانا نقول الجنس والفصل
يتحدان وجودا وجعلا فكيف يتصور ان حصة من الجنس قارنت
فصلا ثم فارقته الى فصل اخر فالحق اذا اعتبار النسبتين في ماهية
الوضع اه قلت توضيح ما ذكره السيد رد ما يقال انه
لا حاجة الى النسبة الثانية لافتراق هيئتي القيام والانتكاس

بالفصل الحاصل من النسبة الخارجية وبيانه ان يقال ان
الفصل يتحد مع جنسه في الوجود كالنطق للحيوان والمهيل له فهو
غير طار عليه والفصل الحاصل من النسبة الخارجية للانتكاس مثلا
عارض فلو اعتبرناه لزم ان حصته من الجنس اعني الوضع قارنت
فصلا مستفادا من الهيئة الخارجية للقيام ثم فارقته الي فصل
اخر حاصل من النسبة الخارجية عارض للانتكاس فتدبر ويجري في الوضع
التضاد والشدة والضعف فوضع الانسان ورجلاه علي الارض وراسه
في الهوي مضاد لوضعه اذا كان بالعكس من ذلك لانهما امران وجوديان
يتعاقبان علي موضع واحد ولا يجتمعان فيه وبينهما غاية
الخلاف والشيء قد يكون اشد انتصابا وانحناء من غيره قاله في
شرح التجريد وعروض هيئة للجسم عما اي بسبب الذي احاط به
وانتقل بانتقاله خرج بهذا الاين فانه هيئة عارضة للشيء
بسبب المكان المحيط به لكنه لا ينتقل بانتقال المتمكن ملك بكسر الميم ويسمي
مقولة الجدة بكسر الجيم وتخفيف الدال المهملة ومقولة له ولا فرق في
المحيط بين كونه غير طبيعي كثوب او طبيعيا خلقيا نحو اهاب
اشتمل علي الهرة مثلا قال في المصباح الاهاب الجلد قبل ان
يدبغ وبعضهم يقول الاهاب الجلد وهذا الاطلاق يحمل علي ما
قيده الاكثر والجمع اهب بضمتين قياسا مثل كتاب وكتب وبفتحتين
علي غير قياس قال بعضهم وليس في كلام العرب فعال يجمع علي فعل بفتحتين
الا اهاب واهب وعماد وعمد وربما استعير الاهاب لجلد الانسان
اه وسواء كان محيطا بكله كما مثل او غير محيط كالخاتم والعمامة والخف
ان يفعل التاثير اي مقولة ان يفعل هي تاثير الشيء في غيره علي اتصال
غير قار كالمسخن ما دام يسخن فانه ما دام يسخن حالة غير قارة هي التاثير
في التسخين واما الحال الحاصل للفاعل قبل التاثير وبعده كقوة النار
فانه يسمي احراقا وان ينفعلا تأثر اي مقولة ان ينفعل هي تاثر الشيء عن

غيره

١

غيره علي انفعال غير قار كالمسخن ما دام يسخن فان له حالة غير قارة
هي التاثر في التسخن فدوام التاثير والتاثر لابد منه فيهما والي هذا اشير بقولي
ما دام كل منهما واما الحال الحاصل للمشكل عند الاستقرار اي انقطاع
الحركة عنه كالطول الحاصل للشجر وكالسخونة الحاصلة للماء والاحتراق
الذي في الثوب والتقطع المستقر في الحطب وكالقعود والقيام الحاصل
للانسان فليس من هذا القبيل وان كان قد يسمي اثرا وانفعالا بل من الكم او
الكيف او الوضع ويجري في كل من المقولتين التضاد فان التسخين ضد التبريد
والتسخن ضد التبرد ويقبلان الشدة والضعف فان تسخين النار اشد من
تسخين الحجر الحار والتعبير بان يفعل وان ينفعل اولي من التعبير بالفعل
والانفعال لما علمته من ان هاتين المقولتين امران متجددان غير قارين
والمفيد لذلك هو التعبير بصيغة يفعل وينفعل واما الفعل والانفعال
فانهما قد يطلقان علي الحاصل بعد انقطاع الحركة وقد مر انه ليس من هذا
القبيل وقولي كملا بتثليث الميم بمعني تم قال في المصباح كمل الشيء كمولا من
باب قعد والاسم الكمال وهو يستعمل في الذوات والصفات يقال كمل اذا تمت
اجزاؤه ومحاسنه وكمل من ابواب قرب وضرب وتعب لغات واردأها باب تعب
اي ردؤها اه وفيه من انواع البديع حسن الاختتام وهو ان ياتي المتكلم بما يدل
علي انتهاء الكلام فنسال الله سبحانه وتعالي ان يرزقنا بفضله حسن الختام
ويدخلنا الجنة دار السلام بجاه سيدنا ومولانا محمد صلي الله وسائر الانبياء والملائكة تكملة
الكرام عليه وعليهم وعلي جميع اتباعهم افضل الصلاة والسلام وسلام علي المرسلين
والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من تبييض هذا الشرح يوم الخميس المبارك
لست مضين من ربيع الاول الذي هو من شهور سنة
الف ومائة واثنين وثمانين من الهجرة
النبوية علي صاحبها افضل
الصلاة وازكي التحية
وعلي اله واصحابه
وسلم
امين